هدية

مطبوعات ورسائل العشيرة المحمدية
ت ٥١٠٠٥٠٦٠ - ٥٨٩٦٧٩٨

وظيفة الحديث الضعيف في الإسلام

وأقوال كبار أئمة السلف والخلف فيه

لفضيلة الأستاذ الإمام السيد
محمد زكي إبراهيم
مؤسس ورائد العشيرة المحمدية
رحمه الله تعالى رحمة واسعة

الطبعة الرابعة
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

وظيفة الحديث الضعيف في الإسلام

وأقوال كبار أئمة السلف والخلف فيه

لفضيلة الأستاذ الإمام السيد

محمد زكي إبراهيم

مؤسس ورائد العشيرة المحمدية

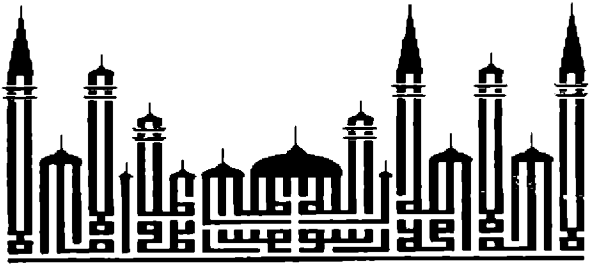
رحمه الله تعالى رحمة واسعة

اعتنى بها وعلق عليها

محيي الدين حسين يوسف الإسنوي

تلميذ المؤلف ومن خريجي الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم



لا إله إلا الله .. محمد رسول الله

رقم الإيداع : ١٣١٦٥ / ٢٠٠٠

طبع بدار نوبار للطباعة

الطبعة الرابعة

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) ثـنـاء :

إنَّ الحمد لله تبارك وتعالى ، وصَلَّى الله وسَلَّم على سـيـدنا رسـول الله المصطفى ، ورضي الله عن آله وصحابته وتابعيهم ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، ونستفتح بالذي هو خير .

(٢) تمهـيد :

وبعـد : فمن البدع المستهجنة التي تجري بكل بساطة على ألسنة كثير من المغرمين بالانتساب إلى السُّنَّة والتوحيد والتجديد ، مجازفتهم بالقول بضعف الحديث على معنى أنه باطل مكذوب ، ويعتبر العمل به رجساً وفسقاً ، أو على الأقل جهلاً وتجاوزاً .

وليس كذلك العلم ؛ فإن للحديث الضعيف مجالاً

شرعياً يدور فيه ، وله وظيفة أساسية في دين الله ، ومن ظلم العلم والدين أن يؤخذ الحديث الضعيف بحكم الحديث المكذوب .

ذلك أنَّ الحديثَ الضعيف حديثٌ أصيل ، ولكن لم تستكمل فيه شروط الصحة ، أي : أنَّ فيه جانباً من الصحة ، ومن بعض شروط ما يتوقف عليه قبول الحديث ، لكنها غير كاملة ، ولهذا عدَّه العلماء من قسم المقبول ، خصوصاً في فضائل الأعمال ، أو في غير الأحكام ؛ فهو ليس من قسم المرفوض على أي حال ، ولهذا استحب بعض العلماء العمل به في موضعه ، وقد رفعوه إلى درجة « الحسن » بشروطه المقررة ، وأنا أعلم أن هذا الكلام لن يرضي بعض النَّاس ، ولكن إرضاء الحق متعيِّن ، ولو غضب كل النَّاس .

وقطعاً للشبهة التي لا يزال يثيرها بعضهم حول الحديث « الضعيف » ، وتصويره أمام العامة وأشباههم

في صورة الحديث المكذوب ، المدمر للكتاب والسُّنَّة ، واستخدامهم ذلك لتقويض صرح الجانب الرباني والروحي في الإسلام ، نقدم هنا ملخصاً علمياً لأحكام الحديث « الضعيف » ، حتى لا تنطلق حناجر وأقلام ، لا تعيش إلا في مثارات الفتن ، وظلمات الفرقة ، وإشاعة الاضطراب والبلبلة في العقائد والأحكام ، حفاظاً على موارد رزقهم المشبوه ، وولائهم لغير وطنهم ، وعمالتهم المفضوحة تحت اسم التوحيد والسُّنَّة ، وما يتخذونه « تقية » من أقوال وأعمال ، لم تعد تنطلي على العارفين ببواطن الأمور ، وإليك هذا الملخص العلمي :

(٣) الكتب الصحاح كثيرة :

إنَّ الأحاديث الصحاح ليست هي وحدها ما جمعها كتاب الإمام البخاري ، أو الإمام مسلم فقط ،

ولا أعرف في دين الله نصًّا ولا إشارة تدل على حصر الصحيح فيهما بالتحديد ؛ فالتحدي بهما نوع من العصبية والإيهام بالعلم بلا علم[1] .

جاء في «هدي الأبرار على طلعة الأنوار» للإمام ابن الحاج العلوي ، وفي « إضاءة الحالك » للشنقيطي ، وفي « الجامع » لصفي الدين الهندي ، وما حرره صاحب « المنهل اللطيف » وغيره ما جملته : « إنَّ الكتب التي كلُّ ما يُعْزَى إليها صحيح باتفاق جمهور المحدِّثين - إلا أحرفاً يسيرة انتقدها بعض العلماء - هي :

١ - صحيح البخاري « الجامع الصحيح » .

٢ - صحيح مسلم .

٣ - المنتقى لابن الجارود (إلا ما أرسله) .

---

(١) في هدي الساري (ص ٧) : قال البخاري رحمه الله : « لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر » ، وفي رواية : « ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صَحَّ ، وتركت من الصحيح حتى لا يطول » .

٤ – صحيح ابن خزيمة .

٥ – صحيح أبي عوانة .

٦ – صحيح ابن السكن .

٧ – صحيح ابن حبان .

٨ – مستدرك الحاكم « بعد استظهار الذهبي والعراقي »[1] ، وإن كان في استظهار الذهبي إغراق وتشدد واضح .

---

(١) جمع الحافظ أبو عبد الله الحاكم في كتابه « المستدرك » ما كان من صحيح الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاه ، وقد نُسِبَ رحمه الله إلى التساهل ، وقد اعتذروا عنه بكبر سنه عند تأليفه لهذا الكتاب ، وذكر ابن حجر أنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية ، وقد اهتم العلماء بالمستدرك ، فانتقده ابن عبد الهادي ، ولخصه الذهبي ، واختصر ابن الملقن تلخيص الذهبي ، وعمل العراقي مستخرجاً عليه ، ولابن حجر العسقلاني تعليق عليه لم يتمه ، وكذا للسيوطي ، وجمع الذهبي جزءاً فيما فيه من الموضوع ، وعلى الجملة فإن فائدة الكتاب عظيمة مع خدمة هؤلاء الأئمة الأعلام له .

٩ - وأضاف بعضهم « مسند أحمد »[١] ، وهو ما نراه أيضاً .

١٠ - وموطأ مالك على الأحق[٢] .

ثم « المستخرجات » ، وهي معروفة للعلماء .

فهذه الكتب المعروفة للعلماء ، ليس فيها إلا «الصحيح» بوجه ما ، علمياً وفنياً ، أمَّا ما عدا هذه

---

(١) إذ أن الضعيف منه في مرتبة الحسن ، أو قريب من الحسن ، وقد قال الحافظ أبو القاسم إسماعيل التيمي رحمه الله تعالى : « لا يجوز أن يُقال : فيه السقيم ، بل فيه الصحيح المشهور ، والحسن ، والقريب » ، وقال الحافظ أبو موسى المديني : « ولم يورد فيه إلا ما صَحَّ عنده » . وقد أورد ابن الجوزي في موضوعاته عدداً من أحاديث المسند ، فتعقبه الحافظ ابن حجر بكتاب « القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد » وهو مطبوع ، كما تعقبه السيوطي تذييلاً على الحافظ ابن حجر ، فرحم الله الأئمة الأعلام حفاظ الحديث .

(٢) فإن جميع ما في الموطأ من المراسيل والبلاغات قد وصله الأئمة العلماء في مصنفاتهم من طرق أخرى .

الكتب ففيها الصحيح والحسن والضعيف ، وربما الموضوع أيضاً .

والقاعدة : « ألا يقدَّم أحد على البخاري في العزو ، وإن كان الحديث فيه وفي مسلم ساقوا لفظ مسلم لمبالغته في تحري اللفظ النبوي » .

فالتحدي بلزوم ما جاء في البخاري ومسلم وحدهما ، على أن الصحيح ما فيهما فقط ، ليس من العلم ولا من الدين .

(٤) أقسام الحديث :

واتفق أهل هذا العلم على أنَّ أهم أقسام الحديث ثلاثة :

١) الحديث الصحيح ، وهو أعلاها .

٢) الحديث الحسن ، وهو أوسطها .

٣) الحديث الضعيف ، وهو أدناها ؛ لأنَّه قد اختل فيه شرط من شروط « الحسن » ، ففيه صحة لا محالة .

أمَّا الحديث الموضوع « المكذوب » ، فهو خارج عن الدائرة التي نتحدث فيها الآن ؛ لأنه رجس ساقط بالحكم وبالذات قولاً واحداً ، من حيث المتن ، أو السند ، أو كليهما .

(٥) أقسام الضعيف :

والضعيف قسمان :

القسم الأول : ما ينجبر ضعفه اتفاقاً ، لاعتضاده بالشهرة ، أو بوروده من طرق أخرى ، أو إذا ساندته شواهد مقبولة ، خصوصاً إذا كان الراوي ضعيف الحفظ ، أو كان الضعف للإرسال ، أو الستر ، فيرتفع إلى درجة « الحسن لغيره » ، ويكون من جملة المقبول ، ويحتج به ، حتى في الأحكام ، كما هو مقرر عند علماء هذا الفن .

ولا نظر إلى أدعياء هذا العلم ، والمتطفلين عليه ،

والفضوليين فيه ، ولا المتعالمين الذين علموا شيئاً وغابت عنهم أشياء ، فهم يتخذون أسلوب الحماقة والتشدد لتشويه الحقائق ، والدعاية لأنفسهم ، والتربح بشذوذهم .

القسم الثاني من الضعيف : ما لا ينجبر ضعفه ، وإن كثرت طرقه ، وهو « الواهي » ، وذلك إذا كان الراوي فاسقاً ، أو متهماً بالكذب .

قال علماؤنا : إنَّ مثل هذا الحديث إذا اعتضد بغيره ، وكانت له شواهد ومتابعات أخرى ، فإنه يرتقي من رتبة الحديث « المنكر ، والواهي ، أو ما لا أصل له » إلى رتبة أعلى ، وعندئذ يجوز العمل به في فضائل الأعمال ، أي فيما عدا :

١ - العقائد .　　　　٢ - الأحكام .

وأضاف بعضهم : ٣ - التفسير أيضاً ، تقديماً للحديث عن الرأي المطلق ، وفيه نظر .

فيجوز إذن اعتبار الحديث الضعيف في كافة أنواع الترغيب والترهيب ، والرقائق والآداب ، والتواريخ ، والمناقب ، والمغازي ، ونحوها .

وهو ما نقل الإجماع عليه الإمام النووي ، وابن عبد البر ، وغيرهما ؛ بل نقل النووي استحباب العمل به ، « والاستحباب من جملة أصول الدين وأحكام الشرع الشريف » . فتأمل !! .

قلنا : ولكن بشروط :

١ - ألاّ يشتد ضعفه ، فيخرج ما ينفرد به أحد الكذّابين ، أو من فَحُشَ غلطه .

٢ - وأن يكون أساساً مندرجاً تحت عموم قاعدة شرعية كلية ، فيخرج ما ليس له أصل يندرج تحته ، بل هو أمر ابتدائي ، ويخرج ما وجد في بابه ما يدفعه ممَّا صَحَّ وثبت .

٣ - ألاَّ يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقله .

وهو رأي ابن حجر ، والسخاوي [(١)] ، وغيرهما . من أئمة هذا العلم الشريف .

(٦) مزيد من البيان :

روى أبو الشيخ ابن حبان في كتاب « النوائب » عن جابر - رضي الله عنه - مرفوعاً : « **مَنْ بلغهُ عن الله عزَّ وجلَّ شيءٌ فيه فضيلة ، فأخذ به إيماناً به ، ورجاء لثوابه ، أعطاه الله ذلك ، وإن لم يكن كذلك** » [(٢)] .

---

(١) انظر القول البديع (ص ٢٥٥) . ط . دار الكتاب العربي .

(٢) عزاه في كنز الأعمال (٤٣١٣٢) لأبي الشيخ ، والخطيب ، وابن النجار ، والديلمي عن جابر رضي الله عنه ، وهو في الدرر لابن عبد البر ، والمعجم الأوسط للطبراني عن أنس بلفظ : « **من بلغه عن الله فضيلة فلم يصدق بها لم ينلها** » ، وفيه كلام ذكره في كشف الخفا (٢/ ٣٢٧) ، ونقل عن السيوطي في آخره قوله : « ففي الجملة له =

وهذا الحديث أصل كبير في أحكام الحديث الضعيف ؛ لأنه لا يمكن أن يكون صادراً عن رأي ، بلا سماع ، بل هو دليل على أنَّ للحديث الضعيف أصلاً ووظيفةً إيجابية .

وقد نقلوا عن الإمام أحمد أنه كان يأخذ في الأحكام بالحديث الضعيف - إذا جُبر بالشهرة - كما كان يقدم الحديث الضعيف على الرأي ، وكان يأخذ بالضعيف في الرقائق والفضائل ، وكذلك غيره من علماء أجلاء : كابن المبارك ، والعنبري ، وسفيان الثوري ، ومن والاهم رضي الله عنهم .

= أصل أصيل » ، وروى أحمد (٥/ ٤٢٥) ، وابن سعد في الطبقات (١/ ٣٨٧ ، ٣٨٨) ، وصححه ابن حبان (٩٢) ، أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم ، وتلين له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم قريب ، فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم ، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم بعيد ، فأنا أبعدكم منه » .

وكذلك الحنفية يقدّمون الحديث الضعيف على الرأي ، كما نقله الزركشي ، وابن حزم ، وغيرهما ، أي أنَّ للضعيف اعتباراً ذاتياً ، وحركة علميةً شرعيةٌ ، لتوفر بعض شروط الصحة فيه ، فوضع الضعيف في موضع المكذوب خطيئة علمية موبقة .

ومذهب أبي داود هو مذهب الحنفية والحنابلة في تفضيل الحديث الضعيف على الرأي ، إذا لم يكن في الباب غيره .

ولم يخالف في الإجماع على العمل بالضعيف إلا أبو بكر ابن العربي [1] ، على ما نقله ابن الصلاح ،

(١) وثبت أيضاً أخذ القاضي أبو بكر بن العربي بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال في مواضع من شرحه على الترمذي ، كما أنه مالكي المذهب ، والسادة المالكية يأخذون بالحديث المرسل بوصفه العام ، والمرسل من أقسام الضعيف ، ووجه بعض العلماء كلام ابن العربي بأنه أراد بالحديث الضعيف : الذي اشتد ضعفه جداً حتّى سقط عن درجة الاحتجاج والاعتبار .

ولمخالفته هذه وجوه يردّ عليه منها ، أو يحمل قوله عليها ، فلا تعارض بينه وبين الإجماع ، بجواز واستحسان العمل بالضعيف في موضعه .

(٧) الصحيحان والضعيف والمضعف :

وهناك قسم من الحديث يقال له : « المُضَعَّف » ، وهو الذي ضَعَّفَ رجالَهُ قومٌ ووثَّقَهم آخرون ، وهذا القسم من الأحاديث يقع بين الصحيح والضعيف ، أي أنه دون الصحيح وفوق الضعيف ، فهو أخو الحسن ، أو هو نوع عال منه ، ولهذا أجازوا دخوله الكتب الصحيحة التي ذكرناها من قبل .

وإنما تذكر الأحاديث المضعفة في الصحاح على سبيل المتابعة والاستشهاد ، أو علو الإسناد في الأعم الأغلب .

وقد انفرد البخاري بالإخراج - دون مسلم -

لأربعمائة وبضعة وثمانين رجلاً ، تُكلِّم بالضعف في ثمانين منهم ، وأمَّا رجال مسلم فستمائة وعشرون رجلاً ، تُكلِّم بالضعف في مائة وستين منهم ، وكل هؤلاء وثقهم آخرون كثيرون ؛ فما هو رأي أصحاب الدعاوى والدعايات في ذلك كله ؟! .

قال ابن الصلاح : « يقطع بصحة ما أسنداه (البخاري ومسلم) أو أحدهما ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد ، لا كلهم » .

قلنا : فهذه الأحرف من قسم « المُضعَّف » الذي يجوز دخوله الكتب الصحاح ، بلا معابة كما بيَّنا .

ثُمَّ : إنَّ الحكم على الحديث بالصحة ، أو الحسن ، أو الضعف ، إنما هو لظاهر الإسناد ، لا لما هو في نفس الأمر ، فنفس الأمر هو اليقين المطلق الذي لا يعلمه إلا الله وحده ، ولذلك قالوا : « كم من حديث صحيح هو في

نفس الأمر ضعيف ، وكم من حديث ضعيف هو في نفس الأمر صحيح ، وإنَّما علينا التحري والاجتهاد » ، قالوا : لأنَّه يجوز الخطأ والنسيان على العدل الصدوق ، كما يجوز الصدق على غيره ، فاليقين هنا اعتباري محض [1] .

ورواية « العدل » عن « الضعيف » تعديل له عند الأصوليين .

قال صاحب « المنهل » : « وقياسه أنه تصحيح - له - أيضاً عندهم » .

(٨) السادة الصوفية والحديث الضعيف :

ولعل إخواننا من الكُتَّاب والمرشدين بعد هذا يتورعون عن حمل المجازفة بإطلاق حكم الضعف على

---

(١) ومن هنا كان الحديث المتواتر قطعي الثبوت ؛ لأنه من رواية جمع عن جمع ، تحيل العادة تواطئهم على الكذب ، كما يستحيل على المجموع الاتفاق على الخطأ أو النسيان .

ما لم يوافقهم من الحديث ، يريدون بذلك أنه « موضوع ، مكذوب ، مفترى » ، لا ينبغي الانتفاع به ، ولا احترامه ، ولا تناقله ، ولا الاستئناس بلفظه ، ولا معناه ، وأنْكَرُ المُنْكَرِ ألا تخف أزمة هؤلاء الأخوة إلاّ حين يتهمون الصوفية بالاقتصار على الأخذ بالحديث الضعيف ، حتّى في المقامات التي أجمع على استحبابها علماء الحديث والأصوليون في المشارق والمغارب ، علماً بأنّ من كبار علماء الحديث وأئمته عدد كبير من الصوفية الرّاشدين ، كما هو مسجل في أثباتهم ، وأسنادهم ، ومروياتهم ، ولا يزال يحتج بهم المرضى بداء الحديث الضعيف .

قال ابن عبد البر : « أحاديث الفضائل لا تحتاج فيها إلى مَنْ يُحْتَجّ به »[1] .

---

(١) ذكره السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٦٧) ، وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٢٢) : « أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كلٍّ ، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام » .

ولفظ ابن مهدي في «المدخل إلى كتاب الإكليل» لأبي عبد الله الحاكم (ص ٢٩) : « إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال »[١].

ويقول الإمام الرملي : « الأحاديث الشديدة الضعف (يعني الواهية) إذا انضم بعضها إلى بعض يُحْتَجُّ بها في هذا الباب (يعني : الفضائل ، والرقائق ، والمواعظ ، والمناقب ، والتواريخ . . ونحوها) » ، وبهذا أخذ « المنذري » في الترغيب والترهيب ، وسائر المحققين .

(١) ونحو ذلك حكاه الخطيب في الكفاية (ص ١٣٣) عن أحمد ابن حنبل ، وذكر عن أبي زكريا العنبري قوله : « الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً ، ولم يحل حراماً ، ولم يوجب حكماً ، وكان في ترغيب ، أو ترهيب ، أو تشديد ، أو ترخيص ، وجب الإغماض عنه ، والتساهل في رواته » . اهـ

وهذا الذي أخذ به سلف المتخصصين في علم الحديث هو ما أخذ به الفقهاء والصوفية ، وبه نأخذ ؛ فكثيراً ما نجد في متن الحديث الضعيف حِكَماً ومعارف ، ودقائق وآداباً ، تحمل كلها روائح النبوة ، والحكمة ضالة المؤمن .

وهذا ما جاء عن السلف كما قدَّمنا كالثوري ، وابن الصلاح ، وابن عيينة ، وابن حنبل ، وابن المبارك ، وابن مهدي ، وابن معين ، والنووي ، وابن عبد البر ، وبَوَّبَ له ابن عدي في « الكامل » ، والخطيب في « الكفاية »[1] ، وابن أبي حاتم في مقدمة « الجرح والتعديل » ، والبيهقي في « المدخل الصغير » .

---

(١) وننقل هنا بعض كلام الحافظ أبي بكر الخطيب لأهميته ، قال في « الكفاية » (ص ١٣٣) : « باب التشدد في أحاديث الأحكام ، والتجوز في فضائل الأعمال ، قد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عمن كان بريئاً =

(٩) خاتمة :

وبعد ...

وفي عصرنا هذا رأينا (مع الألم الشديد) مَنْ يرفض أحاديث البخاري ، لأنها لا تتفق مع مفهومه ، ولا تتناسب مع مزاجه باسم (الانتصار للسُّنَّة) .

بل رأينا مَنْ أَلَّف في هذا الباب ، وليس هو من أهله على الإطلاق ، وقد وَجَدَ من أعداء الإسلام مَنْ يعينه على طباعة كتابه هذا ، وتوزيعه بالمجان في كل مكان ، رغم ضخامة تكاليفه ، التي تنادي بالعمالة وسوء النية ، واكتساح بقايا الحق الصريح .

ولولا لطف الله ووقفة (مجلة المسلم) وبعض

= من التهمة ، بعيداً عن الظنة ، وأمَّا أحاديث الترغيب ، والمواعظ ، ونحو ذلك ، فإنَّه يجوز كتبها عن سائر المشايخ » ، ثم ذكر آثاراً عن سفيان الثوري ، وابن عيينة ، وأحمد ، والعنبري ، ذكر بعضها شيخنا الإمام الرائد رحمه الله تعالى في صلب رسالته .

علماء الحديث ، لدخل الشك بمثل هذا الكتاب ، وأدعياء (التوحيد والسُّنَّة) في كل ما روى البخاري ومسلم وبقية الصحاح [1] ، فضلاً عن غيرهم ، ولأشرفت السُّنَّة الشريفة الثابتة علمياً على فتنة (كاسحة) ، وقانا الله إيَّاها ، من جانب أدعياء السلفية ، ومحتكري العلم بها دون خلق الله ، وقد كفَّروا النَّاس ، وحكموا عليهم بالشرك والفسوق إلا من اتبع هواهم الذليل .

هذا ؛ وقد خرَّج النسائي في « السنن الصغرى والكبرى » لكل من لم يجمع على تركه ، والمتروك عنده مَنْ لا يُرْوى الحديث إلا من جهته ، وكان كذَّاباً .

---

(١) وما زال - للأسف - بين الفينة والفينة نجد من يهاجم السُّنَّة النبوية المطهرة ، من داخل الأمة ومن خارجها ، بشتى أنواع السبل والحيل ، وقد قيض الله لدينه علماء عاملين يدفعون عنه غلو الغالين وانتحال المبطلين ، وإن ادعوا أنهم ينصرون السُّنَّة ويحافظون عليها من حيث أرادوا هدمها والقضاء عليها !! .

وليس فيما وقع لنا مما يرويه السادة الصوفية والدعاة إلى الله سند فيه رجل كذَّاب أو وضَّاع ، وكفى بهذا دليلاً على جواز العمل بالضعيف في موضعه ، وموقف السادة الصوفية وما جاء في كتبهم منه .

ونستغفر الله ونتوب إليه ، وهو الموفق المستعان .

وصلى الله على سيِّدنا مُحمَّدٍ

وعلى آله وصحبه وسلم

وكتبه المفتقر إليه تعالى وحده

محمد زكي الدين بن إبراهيم الخليل الشاذلي

رائد العشيرة وشيخ الطريقة الشاذلية المحمدية

رحمه الله تعالى رحمة واسعة

بسم الله الرحمن الرحيم

فوائد علمية متناثرة حول الحـديث الضعيف وأحكامه

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه .

أمّا بعد ...

فهـذه فوائد علمـية وفنيـة وأصوليـة متناثـرة حـول الحديث الضعيف وأحكامه ، جمعتها لتكون ذيلاً على رسالة شيخنا الإمام الرائد « وظيفة الحديث الضعيف » ، وهي رسالة فريدة في بابها ، جرى فيها شيخنا رضي الله عنه على طريقته السهلة الموجزة المفيدة ، في غير فضل كلام ، أو تكثير أوراق ، وهذه الفوائد المتناثـرة تتعلق

بـ « وظيفة الحديث الضعيف » بوجوه تعلق ، فأقول وبالله التوفيق :

(١) متى يرتقي الضعيف للحسن ؟ :

إذا روي الحديث من وجوه كلها ضعيفة ، لا يلزم أن يحصل من مجموعها « حُسْن » ، فالضعيف عند المحققين نوعان :

الأول : ما ينجبر بغيره ، ويحتج به في الفضائل ونحوها ، وهو ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين ، أو ما كان ضعفه لإرسال ، أو تدليس ، أو جهالة رجال ، وهو ما قال المحدثون فيه : إسناده محتمل للتحسين ، أو قريب من الحسن ، أو في إسناده لين ، أو ضعف ، ثُمَّ : إسناده ضعيف ، ثُمَّ : في إسناده مجهول ، أو مستور ، ثُمَّ : ليس في إسناده متروك ، أو من يترك ، أو من أجمع على ضعفه ؛ فإن

هذا الضعيف ينجبر ضعفه بغيره - إذا لم يكن أقل منه رتبة - ويزول ضعفه بمجيئه من طرق أخرى تساويه أو أعلى منه درجة .

الثاني : **ما لا ينجبر بغيره** ، ولا يحتج به مطلقاً ، لا في الفضائل ، ولا في غيرها ، ومنه الواهي والمنكر ، وهو ما كان ضعفه لفسق الراوي ، أو كذبه ، وهو ما قال المحدِّثون فيه : إسناده واه ، أو ضعيف جداً ، أو ساقط ، أو هالك ، أو مظلم ، وهذا لا يؤثر فيه موافقة غيره ، خصوصاً إذا كان مثله ؛ لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر ، نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً ، أو لا أصل له ، ولا تجوز روايته إلا مع بيان حاله .

(٢) إجماع العلماء قبول للحديث وإن لم يصح :

ما تلقاه العلماء بالقبول من الحديث فهو مقبول ، وإن لم تتوفر فيه شروط الصحة ، لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة .

قال ابن عبدالبر في الاستذكار : لمّا حكي عن الترمذي أنَّ البخاري صَحّحَ حديث البحر « **هو الطهور ماؤه** » ، وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده ، لكن الحديث عندي صحيح ، لأنَّ العلماء تلقوه بالقبول .

وقال في التمهيد : روى جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « **الدينار أربعة وعشرون قيراطاً** » ، وفي قول جماعة العلماء : وإجماع الناس على معناه غنىً عن الإسناد فيه .

وقال الأستاذ الإسفرايني : تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم .

وقال بعض العلماء : يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول ، وإن لم يكن إسناده صحيح .

(٣) العمل بالضعيف حتى في الأحكام :

استدل العلماء بالحديث الضعيف - غير شديد

الضعف - حتّى في الأحكام ، معتبرين ضعفه[1] ، خصوصاً إذا لم يكن في الباب غيره ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها أحاديث مكان وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة ؛ فهي أحاديث ضعيفة ، ولم يصح في هذا الباب حديث واحد ، وأصحُّ ما فيه حديث وائل في وضعها على الصدر ، وليس عليه العمل ، ذكره الشوكاني وغيره .

وتجد مثل ذلك كثيراً في « منتقى الأخبار » للمجد ابن تيمية ، وشرحه « نيل الأوطار » للشوكاني ، و « تخريج أحاديث الهداية » للحافظ الزيلعي ، و « التلخيص الحبير » لابن حجر ، و « بلوغ المرام » له ، وشرحه « سبل السلام » للصنعاني .

وتجد في « الموطأ » للإمام مالك المراسيل

(١) وذلك خلاف ما أورده بعض الفقهاء - غير المحدِّثين - من الآثار الواهية والمنكرة ، بل والموضوعة ، غير معتبرين مدى ثبوتها .

والبلاغات ، وفي كتب السنن في أبواب الأحكام من الضعيف تجد عدداً غير قليل .

ورغم منازعة ابن تيمية في بعض أحكام الحديث الضعيف إلا أن الواقع ونفس الأمر أنَّه يأخذ به في فضائل الأعمال ، وقد صرح بذلك ، بل إنَّ كتابه « الكلم الطيب » قد تضمن عدداً غير قليل من الأحاديث الضعيفة ، ما ساقها إلا ليعمل بها في فضائل الأعمال .

(٤) من أقوال الأئمة وتحقيقاتهم :

وقد صرح الإمام النووي بأنَّ الحديث الضعيف يعمل به في الأحكام احتياطاً ، قال ابنُ علان الشافعي في « شرح الأذكار » (١/ ٨٦ ، ٨٧) : « قوله - أي الإمام النووي رحمه الله تعالى - : إلا أن يكون - أي الحديث الضعيف - في احتياط في شيء من ذلك : أي من الأحكام ، كما إذا ورد حديثٌ ضعيفٌ بكراهة بعض

البيوع أو الأنكحة فالمستحب أن يتنزه عنه ، وكذا ما ذكره الفقهاء من كراهية استعمال الماء المشمس عملاً بخبر عائشة مع ضعفه ، لما فيه من الاحتياط وترك ما يريب ، قال الزركشي : « ومما يجوز العمل فيه بالخبر الضعيف من الأحكام ما يكون الموضع موضع احتياط ، فيجوز الاحتجاج به ظاهراً » .

وقال الحافظ أبو الفيض أحمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري في كتابه « المثنوني والبتار » (١/ ١٨٠، ١٨١) :

« على أنَّ الاحتجاج بالضعيف في الأحكام ليس هو خاصا بالمالكية ، بل كل الأئمة يحتجون به ، ولذلك كان قولهم : « الضعيف لا يعمل به في الأحكام » قولاً ليس على إطلاقه كما يفهمه جلُّ النَّاس أو كلهم ، لأنك إذا نظرتَ في أحاديث الأحكام الآخذ بها الأئمةُ على الاجتماع والانفراد تجد فيها من الضعيف ما لعله يبلغ نصفها أو يزيد ، وربما وجدتَ فيها المنكر والساقط

القريب من الموضوع ، إلا أن بعضها قالوا فيه : تُلقي بالقبول ، وبعضها قالوا : انعقد الإجماع على مضمونه ، وبعضها قالوا : وافقه القياس ، وبقي منها ما لم يجدوا له دعامة فاحتجوا به على علاته وانفراده غير ناظرين إلى ما أصَّلوه من أن الضعيف لا يعمل به في الأحكام كما هو الواجب ، لأن ما ورد عن الشارع صَلَّى الله عليه وآله وسلم وإن كان ضعيف السند لا يعدل عنه إلى غيره ، إذ الشرع شرعه والقول قوله ، والضعيف غير مقطوع بعدم نسبته إليه ما لم يكن واهياً أو معارضاً بأصل أقوى منه ، فلسنا نعيب الاحتجاج به عند عدم ورود غيره ، بل نرى التمسك به هو الأولى والواجب ، وإنما نعيبُ الاضطراب في شأنه وهو تركه عند المدافعة والاستهجان والعمل به عند الموافقة والاستحسان » .

وقال شقيقه العلامة أبو الفضل عبد الله بن الصِّدِّيق الغُمَاري رحمه الله : « وقولهم : الحديث الضعيف لا

يعمل به في الأحكام ليس على إطلاقه ، كما يفهمه غالب الناس أو كلهم ؛ لأنك إذا نظرت في أحاديث الأحكام التي أخذ بها الأئمة مجتمعين ومنفردين وجدت فيها من الضعيف ما لعله يبلغ نصفها أو يزيد ، وربما وجدت فيها المنكر والساقط ، القريب من الموضوع ، كما أشار إلى ذلك شقيقنا العلامة الحافظ السيد أحمد في كتاب « المثنوني والبتار » [فليراجع] .

بل مما أصَّله مالك وأبو حنيفة الاحتجاج بالمرسل ، ومن أصول الإمام أحمد وتلميذه أبي داود الاحتجاج بالحديث الضعيف ، وتقديمه على الرأي والقياس ، وقدمه أبو حنيفة أيضاً ، كما نقله ابن حزم عنه ، وفي مكتبتنا نسخة خطية من كتاب « المعيار » ذكر في كل باب منه الأحاديث الضعيفة التي أخذ بها الأئمة الأربعة على الاجتماع والانفراد .

إذا تقرر هذا فلا يهولنك تهويش هذه الطائفة

المتهوسة بأن الحديث الضعيف لا تقوم به الحجة لما علمت من عمل الأئمة به ، والعجب أن هذه الطائفة نفسها تعمل به إذا وافق مرادها ، وتقدمه على الحديث الصحيح ، كما يعلم من الوقوف على ما يستدلون به لبدعهم ونزعاتهم ، وهذا تلاعب يوجب المقت » . اهـ

(٥) الإجماع على العمل بالضعيف لا يضره المخالفة والشذوذ :

لم يخالف الإجماع في العمل بالضعيف في الفضائل إلا القاضي أبو بكر بن العربي ، وكما ذكر شيخنا الإمام الرائد رحمه الله في رسالته : « له وجوه يرد عليه منها ، ويحمل كلامه عليها ... ويكفي أنه انفرد بهذا القول لئلا يحتج به » .

أمَّا نسبة ذلك إلى البخاري ومسلم فأمر عجيب من بعض كتبة زماننا من المحترفين ، ثُمَّ ممن يقلدهم من

الغافلين ، ذلك أنَّ الإمام البخاري رحمه الله في « الأدب المفرد » لم يشترط ترك الضعيف ، ففيه من ذلك شيء ما ساقه إلا ليحث النَّاس على العمل به ، ثُمَّ إنَّ البخاري رحمه الله أورد ما دون شرطه في جامعه الصحيح - وبعضه ضعيف - تعليقاً أو ترجمة [1] ، وذلك دليل واضح على أخذه به ، وإنما لم يورده في أصل صحيحه لمخالفته شرطه .

وأمَّا مسلم فإنَّ عبارته في مقدمة صحيحه لا تساعد على نسبة (القول بأن الضعيف لا يعمل به في الفضائل أو في الأحكام احتياطاً) إليه .

---

(١) وهنا فائدة : قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « هدي الساري مقدمة فتح الباري » : « ويؤخذ فقه الإمام البخاري من تراجمه » ، (أي مما وضعه من عناوين الكتب والأبواب في جامعه الصحيح) والعجب من هؤلاء الذين يعمدون إلى أشياء يحرمونها بحديث للبخاري ترجم له البخاري نفسه بالكراهية !! .

ثُمَّ إنَّ النووي شارحه هو الذي حكى الإجماع على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، وهو أعلم بمسلم وصحيحه من هؤلاء ، ولو كان يعلم من مسلم أنه يقول بهذا لما حكى الإجماع ؛ فإنَّ خلاف من هو في مثل رتبة الإمام مسلم خلافٌ معتبر ، وذلك أمر واضح ليس في حاجة لبرهان .

ونسبوا القول بترك الضعيف مطلقاً إلى الشوكاني ، وصنيعه في « نيل الأوطار » وغيره من كتبه يدل دلالة واضحة على غير ذلك .

وأمَّا قول جماعة من متسلفي عصرنا بذلك ؛ فلا يضر الإجماع - الذي حكاه الإمام النووي - لقصورهم ولمخالفتهم الذي عليه العمل ، ثم إنَّ أكثرهم ليسوا من فرسان هذ الميدان ، وإن رأى أحدهم نفسه : حافظ العصر ، أو محدِّث الأمة ! ! .

(٦) رواية الحديث الضعيف ؟ :

يجب بيان حال الحديث الضعيف حال روايته ، أو أن يذكر بإحدى صيغ التضعيف كيُروى ، محافظة على الفرق بين الصحيح الثابت والضعيف الذي لم تكتمل فيه شروط الصحة .

(٧) القدماء والحديث الضعيف :

في كثير من كتب القدماء يذكر الحديث بإسناده دون بيان درجته ، وذلك استناداً إلى قاعدة « من أسند فقد أحالك ، ومن لم يسند فقد تكفل لك » .

لذا كان من المهم جداً للقارىء أن يقرأ تلك الكتب محققة ، معزوة الأحاديث ، وأن يكون محققيها من العلماء الثقات ، المشهود لهم بالعلم والخبرة بالحديث النبوي الشريف ، فإنَّ هذا الأمر دين ، ودينك لحمك دمك ، فانظروا عمن تأخذوا دينكم .

(٨) من علامات النبوة :

إلى هؤلاء الذين يتوركون على السُّنَّة النبوية بأوهى الأسباب ، وتصيبهم حمى العصبية عند سماع ما يخالف أهواءهم من الحديث النبوي ، إليهم هذا الحديث النبوي الشريف .

عن أبي رافع رضي الله عنه ، مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« لا أُلْفِيَنَّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمرٌ مما أُمرتُ به ، أو نهيتُ عنه فيقول : لا أدري ! ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » [1] .

---

(١) رواه الترمذي (٥/ ٣٧ ، ٣٨) وقال : « حديث حسن صحيح » ، وأبو داود (٤/ ٢٠٠) ، وابن ماجه (١/ ٦) ، وابن حبان في صحيحه (١/ ١٩٠ بترتيب ابن بلبان) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٩٠ ، ١٩١) وصححه .

(٩) الإيهام والتدليس في بيان درجة الحديث :

ومما اعتاده بعضهم من الإيهام والتدليس في بيان درجة الحديث قوله « ليس بصحيح » يعني « حسن أو ضعيف » إلا أنَّ سياقه هذا يوهم العامة بأنه موضوع ، وليس في كتب الحديث هذا المصطلح الحديث !! ، وقد أكثر متسلفو عصرنا من كتابته في مجلاتهم وكتبهم إيهاماً وتدليساً ، وفي بعض الأحيان جهلاً وتغليساً .

وكم من فتىً مسكين ، أو شاب قليل البضاعة في تلك الصناعة ، غرَّه قولهم : « لم يرد في هذا الباب حديث صحيح » أو « كل ما ورد في كذا لم يصح منه شيء » ، ونحو ذلك .

ولزم أن يُعْرف أنه إذا كان يوجد في بعض كتب المتقدمين نحو هذا المصطح كقولهم : لم يصح في هذا الباب حديث ، يريدون وجود الحسن والضعيف فيه ،

ولا يريدون أن كل ما في الباب موضوع أو مكذوب ، فإنَّما كان هذا لأنهم يحدِّثون العلماء ، أو لأنهم في وقت كان أكثر النَّاس فيه على دراية بهذا العلم .

(١٠) ويقوضون السنة بزعم تنقيتها ونصرتها :

وممَّا ابتلى الله تعالى به بعضهم أن عمد إلى كتب السُّنة فقسمها إلى صحيح وضعيف ، بل وجمع الصحيح - على زعمه وهواه - في كتاب ، و قرن بين الضعيف والموضوع في آخر !! ، وقد قلده آخرون ، حتى عمَّت البلوى ، فماذا قصدوا ؟! وإلى أي شيء رموا ؟! هل هي الشهرة وكثرة المؤلفات مما يدر الأموال الوفيرة ؟! أم أنَّ هناك قصداً خفياً لترك كثير من الأحاديث ؟! استرضاءٌ لشهوة معينة ، أو إرضاءً لمن بيدهم المنع والعطاء ، ونشر بعض المذاهب والأهواء التي تغلف السياسة بالدين المفترى عليه ؟! .

(١١) قاعدة أصولية في الترك :

وممَّا عمَّت به البلوى أن يقول أحدهم : هذا حرام لأنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركه ، أو لم يفعله ، مع أن الله تعالى قال : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ ، ولم يقل : « وما تركه » ؛ فترك النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم لشيء لا يعني حرمته ، والأصل في الأشياء الإباحة ، إلا ما ورد فيه نص أو دليل شرعي .

وقد كتب العلامة الشيخ عبد الله بن الصِّدِّيق الغُمَاري رسالة قيمة سمَّاها « حسن التفهم والدرك لمسألة الترك » شرح فيها هذه القاعدة الجليلة ، والرسالة مطبوعة ، فليرجع إليها .

(١١) خاتمة إلى شبابنا المثقف :

إنَّ خير ما نتوجه به اليوم إلى مثقفي هذه الأمة

وعقلائها : أن وجهوا عنايتكم لكتب السنة ، أخذاً عن الشيوخ العاملين ، وكونوا عوناً للعمل بها ، ولا تكونوا من أعدائها ، وشر الأعداء عدو في صورة صديق ، وشر الأصدقاء صديق جاهل ، وقديماً قالوا : عدو عاقل خير من صديق جاهل .

وإنَّ من كتب السُّنَّة ما الشباب أحوج إليه من الماء الزلال في شدة القيظ ؛ فعليكم بكتب السُّنة المشرفة ، لا سيما الصحاح ، وما اشتهر من دواوين السُّنة ، لا تفرطوا في شيء من ذلك .

وليبدأ الطالب بالكتب المجردة من الأسانيد ، التي لا تحتاج كبير تخصص كـ « رياض الصالحين » للنووي ، و « الترغيب والترهيب » للمنذري .

ثُمَّ ليهتم بكتب أدلة الأحكام كـ « سبل السلام » للصنعاني ، و « نيل الأوطار » للشوكاني .

وليكن له ارتباط بسيرته صلى الله عليه وآله وسلم

وصفاته وشمائله ، ولا يفوته في ذلك « الشمائل المحمدية » للترمذي ، و « سِفْر السعادة » للفيروز آبادي ، مع « سيرة ابن هشام » .

وفيما ذكرنا - والحمد لله - خير كثير ، وبداية طيبة للشباب المسلم ، نحو ثقافة إسلامية صحيحة ، غير مُحرَّفة ، ولا منحرفة .

وصلَّى الله على سيِّدنا مُحمَّد
وعلى آله وصحبه وسلَّم

وكتبه تلميذ الإمام الرائد
محيي الدين حسين يوسف الإسنوي

---

* تمت (الطبعة الرابعة) من هذه الرسالة ، وكان الفراغ من صفها ومقابلة أصولها في يوم الخميس ٢٦ من شهر ربيع الأول ١٤٢١ هـ ، الموافق ٢٧ / ٧ / ٢٠٠٠ م ، اعتنى بها وعلق عليها تلميذ الإمام الرائد : **محيي الدين حسين يوسف الإسنوي** من خريجي الأزهر الشريف ، والله الموفق المستعان .

دعاء

دعا فضيلة مولانا الإمام الرائد رحمه الله تعالى لأحد الأخوة في خطاب له فقال :

« أذلَّ اللهُ كُلَّ عـدوٍّ لك إلا نفسـك ، وجـعل نعْمتهُ عليْك هبةً لك لا عاريةً عندك ، وأعاذكَ اللهُ منْ بَطرِ الغنى ، وذُلِّ الفـقْـر ، وفـرَّغك اللهُ لما خلقك لهُ ، ولا شغلك بما تكفَّل به لك ، وأعاذك من الْعجْز والكسل ، وغلبة الدَّين والْمرض ، وجعل لسانك رطباً بذكْره ، وقلْبك حيًّا بشُكْره ، وبدنك هيِّناً ليِّناً في طاعتـه ، وزيَّنك بالصحَّة ومكارم الأخْلاق » .

ونحن ندعو بهذا لكل أخ في الله يجيب دعوة الداعي إذا دعاه .

أمانة الدعوة

العشيرة المحمدية

للخدمة الإسلامية الجامعة على أساس الكتاب والسنة

مشهرة (معتمدة) برقم (٦٧٥) قانون (٣٢ لعام ٦٤)

دعوة إصلاحية روحية وعقيدة سلفية صوفية

وخدمة اجتماعية خيرية وهيئة ثقافية دينية

العشيرة المحمدية في كلمات

(١) دعوتها :

(٢) هدفها :

(٣) منهجها :

(٤) نظرية الدعوة :

(٥) أجهزة الخدمة :

(٦) مؤاخاتنا :

(٧) ختام وبيان :

من تاريخ العشيرة

(١) أنشئت « العشيرة المحمدية » رسمياً في سنة ١٩٣٠ م ، كهيئة إسلامية دينية ثقافية اجتماعية ، تدعو إلى التصوف الإسلامي الراشد ، وتكافح المبتدعات والتطرف بجميع أنواعه .

(٢) اتخذت العشيرة لساناً لحالها « مجلة العمل » ، ثم « مجلة الخلاصة » ، وأخيراً « مجلة المسلم » والتي صدر أول أعدادها في سنة ١٩٥٠ م وما زالت بحمد الله مستمرة حتى اليوم .

(٣) وقد تم إنشاء « قسم السيدات » بالعشيرة والذي يقوم بمهمة جليلة في تثقيف المرأة المسلمة ، وربطها بالحياة الإسلامية الروحية .

(٤) وكذلك تم إنشاء « قسم الشباب » للنهضة الشاملة الكاملة بالأجيال المقبلة من الشباب .

بسم الله الرحمن الرحيم

العشيرة المحمدية

للخدمة الإسلامية الجامعة على أساس الكتاب والسنة

مشهرة (معتمدة) برقم (٦٧٥) قانون (٣٢ لعام ٦٤)

دعوة إصلاحية روحية وعقيدة سلفية صوفية

وخدمة اجتماعية خيرية وهيئة ثقافية دينية

العشيرة المحمدية في كلمات

(١) دعوتها :

هذه الدعوة المحمدية الربَّانية ، ترتبط (اسماً ، وروحاً ، ورسمًا) بسيدنا مُحَمَّد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قديم ، فهي موصولة بالله تعالى .

وهي ملخصة في كلمتين هما « **طلب الكمال** » ،

وأساسه : **العمل بربَّانية الكتاب والسُّنَّة** ، والإقبال على الله تعالي ، فكرًا ونيةً ، وقولاً وعملاً ، وحالاً وسلوكًا ، خصوصاً وعموماً ، جهد الطاقة ، في يسر ورفق وسماحة وسعة أفق .

وربَّانية **الكتاب والسنة** : هي التصوف الراشد الواعي المستنير المبرأ من المآخذ ، والذي به يتم التوازن النفسي ، فتنحل العقد الذاتية ، والتوازن الروحي ، فتتحقَّق الربَّانية ، والتوازن الاجتماعي فتتكشف الأزمات ، وتذوب المشاكل ، وتتحقق الآمال .

ومن ثَمَّ كان « **طلب الكمال** » شرعاً وعقلاً وعرفاً ، فرض عين على كل مسلم ومسلمة ، والتقصير فيه لا يغتفر .

ولـ « طلب الكمال » منهج وطريق وسبلٌ شرعية بينها « القرآن الكريم » ووضحتها « السُّنَّة النبوية » .

(٢) هدفها :

من هيكل الدعوة المجمل في كلمتين يتلخص الهدف في ثلاث كلمات هي : « **خدمة القيم الرُّوحية** » التي نصَّ عليها « كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم » .

أي : « خدمة العقيدة والفضيلة والتسامي بإنسانية الإنسان » في مجال تحقيق المقاصد الإسلامية .

فالهدف إذن : هو الإصلاح الروحي ، بإصلاح الفرد في سبيل إصلاح الجماعة .

ويستتبع هذا بالطبع على خط « النقد البناء ، والنقد الذاتي » : مكافحة المتفق على ممنوعيته من المناكر والمبتدعات ، واللاأخلاقية واللادينية ، والعلمانية والصهيونية ، وتكفير الناس وإرهابهم ، والتخريب والتدمير ، والتفريق والتمزيق ، وكل المذاهب المنحرفة ،

وافدة كانت أو متواطنة ، مكافحةً علميةً سليمةً إقناعيةً مهذبةً ، في حكمة ورحمة ، ومحبة وسماحة ، مع التبصير والتذكير بمعالي الأمور ، والبعد عن سفاسفها ، سيراً في ظلال الركب الشعبي والرسمي ، الماضي إلى أعظم الغايات بإذن الله تعالى .

(٣) منهجنا :

التزام المنهج الصوفي السلفي الإيجابي النقي كمبدأ عام ، بغير نظر إلى شيخ معين أو طريقة بالذات ، فالكلُّ - بحمد الله - يدعو الخَلْقَ إلى الحَقِّ .

والصوفية المستنيرة المتقدمة أمَّةٌ واحدة في جميع أطراف الدنيا ، والدعاة إلى الله بحقٍّ أسرة واحدة وإنْ شَطَّ بهم المزار .

وكما لا نفرق بين أحد من رسله تعالى ، لا نفرق بين أحد من أوليائه ؛ بل نحبهم جميعًا ونتبرك بهم ،

ونحسن الظن بما جاء عنهم ، وندع أمر تفضيلهم إلى الله ، و ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ، ﴿ وما كانَ عطاءُ ربِّكَ محظُوراً ﴾ ، ﴿ وما يعلَمُ جنُود ربِّك إلاَّ هُو ﴾ .

أمَّا أساليب التربية ، وصور التعبد الشرعي ، واختلاف تسميات الطرق ، وتعدد الشيوخ والأئمة ، فأمر طبيعي عادي لا بد منه ، لمواجهة كافَّة الاستعدادات والقابليات ، والميول والأذواق ﴿ لئلاَّ يكُون للنَّاس على الله حُجَّةٌ ﴾ .

وهذا يتعين معه فرضية التعايش السلمي والتعاون الكلي بين المذاهب والطرق الصوفية ، على خط الانتفاع بها في خدمة أهداف الأمة ديناً ودنيا .

وهذا يستوجب حتماً تأييد الحركة التقدمية المحمديَّة لتحرير التصوف الإسلامي وتطهيره وترشيده وتطويره حتَّى يؤدي وظيفته الإنسانية الربَّانية المقدسة ، نحو الفرد والمجتمع .

(٤) نظرية الدعوة :

ونظرية الدعوة نظرية علمية عملية ترتيبية ، في غاية البساطة تتلخص في كلمتي : « **الصلاح والصالحون** » .

فإنَّه إذا انتشر الصلاح ، وبالتالي كثر الصالحون ، فإنَّ الأمور كلها تصلح تلقائياً ، إذ أنه لا يصدر عن الرجل الصالح إلاّ الأمر الصالح .

ومع كثرة الصلاح والصالحين في المجالات المختلفة يقل الفساد وأهله فيها آلياً ، فتفيض الربانية ، ويتعامل الناس على أساس « القيم الرُّوحية » .

فإنَّ كل ما عرفته الدنيا من فضائل الدعوة الإسلامية إنَّما هو شيء من بسائط مأثورات التصوف الإيجابي الذي يساهم في صنع التقدم وتحصين التيار الفكري ، وينظم التعبئة الروحية ، ويدفع إلى تحقيق شريعة العدل

والكفاية والسيادة (شريعة الإسلام الخالدة) من خلال الإيمان والعلم والعمل والتعبد والعلاقة بالله تعالى .

(٥) اجهزة الخدمة :

وفي حـدود القـانون والنظام تشـرف على هذه الدعوة المطهرة ، التي جمعت - فيما نرجو - خير ما في الهيئات والتجمعات الدينية والروحية من مضامين ومفاهيم تربط بين فضائل الجديد والقديم ، تشرف عليها مجالس ولجان علمية وأدبية مفصلة بـ (لائحة النظام الأساسي) للعشيرة .

وقد اعتمدت رسميًا على أساس القانون رقم (٣٢) لعام (٦٤) ، برقم (٦٧٥) .

ويضطلع بذلك ﴿ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ لهم قدرهم وذكرهم وأجرهم إن شاء الله .

وفي هذا السبيل تؤسس الفروع والحلقات وتعمر

المساجد والزوايا والمراكز الإسلامية ، وتقام المنشآت والمراكز العلاجية والحضانات والمدارس ، وتعقد الأحفال والندوات ومجالس الذكر ، وتصدر المجلة والنشرات والكتب والرسائل .

وكأثر طبيعي للتدين الصحيح تضطلع العشيرة المحمدية بعدد من الخدمات الاجتماعية ، على نظام إسلامي بعيد عن الجحود والجمود ، نرجو أن يرضى عنه الله تعالى والنَّاس .

(٦) مؤاخاتنا :

والراغب في مؤاخاتنا « ليبلغ كلمة اللّٰه ، ويؤدي واجب خلافته عن اللّٰه نحو نفسه وأهله ووطنه ودينه » علي طُهْر ونظافة ، ووضوح وانكشاف ، وتواضع مطلق ، وعلى رضاً من الله ، ومن الشعب ، ومن الدولة ، بحمد الله تعالى .

فليعلم أولاً وأخيراً :

« أننا قلة فقيرة مؤمنة » .

وأنَّ قوتنا في قلتنا ، وأنَّ فخرنا في فقرنا ، وأنَّ سرَّ نجاحنا في إيماننا .

و « **أننا نؤمن بالتعبد والفضيلة والعلم والعمل ، وأننا نكره التفاخر والتظاهر والتكاثر والدعاوى** » .

وأنَّ سبيلنا « الحق » ولو لم يكن معنا أحد .

وأنَّ وسيلتنا التعبد والدعوة ، والعلم والعمل ، وحسن الظن وحسن الخُلُق .

وأنَّ مذهبنا « الحكمة والمسالمة » .

وأنَّ غايتنا « الله » تعالى وحده .

فإن كان الراغب في مؤاخاتنا قد أرضاه هذا المذهب فإن كان متصوفاً بالفعل فهو على « طريقته ومشربه وبركة شيخه » يسير معنا متعاونًا في تحقيق أهدافنا ، ولا

نطلب منه إلاّ أن يتزود بـ « المحمدية » التي لا يخطئها إلاّ محروم ؛ فـ « المحمدية » هي التسامي بما أنت عليه إلى أعلى مراقيه ، وأن تحوّل كل حركاتك وسكناتك وأفعالك إلي عبادات خالصة لله .

أمَّا إذا لم يكن الأخ قد تصوف ، فإن شاء دللناه على من نرجو أن يوصله إلى الله من السادة ، وإن شاء آخيناه على مشربنا الذي نمارسه في الله « سواء في ذلك الرجال والنساء والفتيان والفتيات » .

(٧) ختام وبيان :

(أ) يقول الله تعالى : ﴿ أفحسبتمْ أنَّما خلقناكمْ عبثًا ﴾ ، ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ وما خلقتُ الجنَّ والإنس إلاَّ ليعبُدون ﴾ .

(ب) ويقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق ، لا يضرهم من

خالفهم، حتى تقوم الساعة » رواه الشيخان .

(جـ) ويقول الإمام الحسن البصري رضي الله عنه :

« الجماعة من كان على الحق ولو كنت وحدك » .

(د) ويقول السادة :

اسلك طريق الهدى

ولا تضرك قلة السالكين

واترك طريق الردى

ولا تغرك كثرة الهالكين

(هـ) ويقول الواقع : « إننا نقوم على ثغر فريد من ثغور الإسلام ، له خطره وقدره لا يغني عنه غيره » .

(و) ونقول نحن : « إنه لا معنى لوجودنا إذا كنا نسخة مكررة من غيرنا » ، و « المجتمع فرد مكرر ، إذا صلح هذا الفرد صلح المجتمع » .

(ز) ويقول الأمل : بما أن التصوف الإسلامي الصحيح هو المذهب الروحي الخالد ، الذي يغطي أقطار العالم الإسلامي ، فليس أعظم من الانتفاع بولاء جنوده محليًا وعالميًا ، في تصحيح الأوضاع ، وتحقيق الإصلاح ، وتوجيه الأفكار ، وتجميع القوى ، في وحدة روحية ، تكون نواة للوحدة الكبرى إن شاء الله .

(ح) وقد ناديناك في الله أن « **حيَ على الفلاح** » فأقبل هاتفًا « **لبيك اللهم لبيك** » ، ﴿ **وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا** ﴾ .

ورضي الله عن أشياخنا في الله ، وعن كل وليّ لله ، والصلاة والسلام على النبي وآله وأمته .

والله الموفق والمستعان .

أمانة الدعوة

معلومات عن الطريقة المحمدية

(١) **الطريقة المحمدية** : طريقة صوفية ، سلفية ، شرعية مستنيرة ، معترف بها رسمياً ، **أساسها** : علم الكتاب والسنة ، **وهي تنتسب إلى سيدنا « محمد » صلى الله عليه وآله وسلم** ، ظاهراً من طريق الأشياخ ، وباطناً من طريق التلقي الروحي المباشر ، من الحضرة النبوية الشريفة .

(٢) **سند الطريقة** : شاذلي أصيل ، من طريق الإمام ابن ناصر الدرعي ، الذي ينتهي إليه نسب خاصة فروع السادات الشاذلية المباركة ؛ فهي أخت شقيقة لكل السادات الشاذلية الشرعية .

(٣) **وللطريقة أنساب أخرى للتيمن والتبرك** متصلة بالأقطاب الأربعة المشاهير ، ثم بالسادات الخلوتية والنقشبندية ، والتيجانية والكتانية وغيرها ؛

ولهذا فنحن نحب جميع الطرق الشرعية ، ونعتبر أننا أبناء عمومة روحية في الله تستوجب التعاون والمودة قولاً وعملاً .

(٤) ليس في طريقنا طبلٌ ولا زمر ، ولا رقص ولا مواكبٌ ، ولا راياتٌ ولا أوشحة ، ولا شعوذةٌ ولا تجارة ، ولا ضرائب ولا مكوس ولا أكل لأموال الناس بالباطل ، ولا يجوز عندنا التظاهر والتفاخر على الإطلاق ، وإنما هي صورة صحيحة من أعمال السلف الصالح .

(٥) طريقتنا هذه للخواص أساساً ، ثم هي لصفوة الجماهير الراشدة ، وطلاب الحقيقة والنور ؛ فلا بد لكي تستكمل ثقافتك عن (الطريقة المحمدية) من أن تطالع (مطبوعات) الطريقة ، لتعرف مدى شرعيتها وتساميها ، مما يتناسب مع كل إنسان في كل زمان ومكان ، متناسقة مع مطالب الحياة ، وتطور الواقع ، وكرامة الإنسان ، وخدمة الدين والوطن .

(٦) فلا بد من مطالعة كتاب (البداية) ، و (الدليل المجمل) ، وأعداد مجلة (المسلم) ، وكتاب (البيت المحمدي) ، ثم الكتب الأساسية (أصول الوصول - أبجدية التصوف - الوسيلة والقبور) لتدفع عن قلبك وعقلك ما يثيره خصوم التصوف وأدعياؤه من شُبَه مُضَلِّلة واستشكالات باطلة ، تعصباً لغير وجه الله .

(٧) يشترط عندنا لقراءة الأوراد والأحزاب والأذكار والأدعية (منفرداً أو في جماعة) حسن التوجه ، وتمام الأدب ، وصحة النطق ، والفهم ولو إجمالاً ، واستحضار الرابطة الروحية ، بعد التوبة والاستغفار والاستفتاح بشيء من كتاب الله وأدعية رسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

(٨) نحن نحب جميع أولياء الله ، أحياء وموتى ، من كل مذهب ومشرب شرعي ، ونتبرك بهم جميعا ، وكما لا نفرق بين أحد من رسله تعالى ، لا نفرق بين

أحد من أوليائه الصالحين ، ونترك الحكم بالأفضلية بينهم إلى الله ، الذي لا يعلم الغيب سواه ، ونقرر أن من ادعى الولاية فهو كاذب ، فالولي لا يعلن عن نفسه .

والله الموفق المستعان .

ليس هذا من التصوف

ليس من التصوف الإسلامي : القول بمخالفة الشريعة للحقيقة ، أو أن أهل الحقيقة لا يتقيدون بالشريعة ، أو أن ظاهر الإسلام شيء غير باطنه ، أو أن مسلماً عاقلاً رُفع عنه التكليف .

وليس من التصوف : القول بالحلول أو الاتحاد ، أو الوحدة التي تزعم أن الكون هو الله ، والله هو الكون ، وما جاء مما يوهم ذلك على لسان بعضهم فهو مؤول بما يوافق دين الله ، أو هو مدسوس على القائل ، أو هو مما قاله في حالة الفناء والغيبوبة على لسان الحق عز وجل ،

ونحن نستغفر الله للجميع ، ونحسن الظن بكل مسلم .

وليس من **التصوف** : الذكر على الطبل والزمر بأنواعه مهما كان .

وليس من **التصوف** : تحريف أسماء الله والرقص بها مطوطة ، أو محولة إلى أصوات ساذجة لا معنى لها ، ولا قراءة الأوراد بغير فهم ولا إعراب .

وليس من **التصوف** : لبس عمائم الريش ، ولا حمل سيوف الخشب والصفيح ، ولا القذارة ، ولا البلادة ، ولا البطالة ، ولا الجهالة بدين الله ، ولا ادعاء الولاية والمتاجرة بالكرامات .

وليس من **التصوف** : ما يحدث في الموالد من اختلاط محرَّم ، ومباذل وسفاسف لا يرضاها عاقل .

وليس من **التصوف** : ما يحدث في الموالد من اختلاط محرَّم ، ومباذل وسفاسف لا يرضاها عاقل .

من مؤلفات فضيلة الإمام الرائد المطبوعة

(١) أبجدية التصوف الإسلامي .

(٢) أصول الوصول (الجزء الأول) .

(٣) عصمة النبي ونجاة أبويه وعمه

(٤) الإسكات بركات القرآن علي الأحياء والأموات .

(٥) أهل القبلة كلهم موحدون .

(٦) فواتح المفاتح : الدعاء وشروطه وآدابه وأحكامه .

(٧) وظيفة الحديث الضعيف في الإسلام .

(٨) مراقد أهل البيت في القاهرة .

(٩) قضية الإمام المهدي بين الرفض والقبول .

(١٠) أمهات الصلوات النافلة .

(١١) ليلة النصف من شعبان .

(١٢) حول معالم القرآن .

(١٣) ديوان البقايا (ج١) ، ديوان المثاني (ج ١ ، ٢) .

(*) ومؤلفات أخرى كثيرة مطبوعة وتحت الطبع .